

## قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 61 \$ الباب الثاني في معنى الحديث وفيه مباحث \$ .

1 - أعلم : أن هذه الثلاثة مترادفة عند المحدثين على معنى ما أضيف إلى النبي قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة ، وفقهاء خراسان يسمعون الموقوف أثراً ، والمرفوع خبراً ، وعلى هذه التفرقة جرى كثير من المصنفين . وقال أبو البقاء : ( ) الحديث هو اسم من التحديث ، وهو الإخبار ، ثم سمي به قول أو فعل أو تقرير نسب إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، ويجمع على ( ) ( أحاديث ) على خلاف القياس . قال الفراء : واحد الأحاديث أحذوثة ، ثم جعلوه جمعاً للحديث ، وفيه أنهم لم يقولوا أحذوثة النبي ( ) . وفي الكشاف : ( ) الأحاديث اسم جمع ، ومنه حديث النبي ( ) . وفي البحر : ( ) ليس الأحاديث باسم جمع ، بل هو جمع تكسير لحديث على غير القياس كأباطيل ، واسم الجمع يأت على هذا الوزن وإنما سميت هذه الكلمات والعبارات أحاديث كما قال ابن تعالى : ( ^ فليأتوا بحديث مثله ) لأن الكلمات إنما تتركب من الحروف المتعاقبة المتوالية ، وكل واحد من تلك الحروف يحدث عقيب صاحبه ؛ أو لأن سماعها يحدث في القلوب من العلوم والمعاني ، والحديث نقيض القديم ، كأنه لوحظ فيه مقابلة القرآن ، والحديث ما جاء عن النبي ، والخبر ما جاء عن غيره . وقيل : بينهما عموم وخصوص مطلق ، فكل حديث خبر من غير عكس ( ) . والأثر : ما روى عن الصحابة ويجوز إطلاقه على كلام النبي أيضاً ( ) انتهى .